حـــــــــوار ..!

الدكتور كامل ليلة ، مـــدير جامعة عين شمس واستاذ القانون العام هو المشرع الخاص للحزب الوطنى الديموقراطى ، فقـــد كان وراء الكثير من التشريعـات التى تطالب المعارضة بتعديلها ، وفى مقدمتها نظام الانتخـــاب بالقوائم المطلقة والمنقوصة الذى انفرد به النظام السياسى فى مصر دون سائر الانظمة فى العالم .

وقبل انضمام الدكتـور كامل ليلة الى الحـــزب الـــوطنى الديموقراطى كان له رأى (علمى) يختلف عن الاراء التى ينادى بها الان ويدافع عنها تحت (مظلة) الحزب الحـاكم . ومن ارائه فى الرقابة السياسية انقل السطور التالية حرفيا عن الصفحة رقم ١٢٩ من كتاب الدكتور كامل ليلة الذى يدرس حاليا لطلبة الجامعة

((.. فالملاحظ بالنسبة للنظم البرلمانية ان الوزارة التى تتولى ادارة شئون الحكم تتـــكون من الحزب الذى له الاغلبية البرلمانية وهذا الوضع يؤدى عمـــلا الى سكوت الاغلبية عن اثارة اخطـــاء الوزارة بل انها تعمل عادة على مداراة عيوبها ، وتغطية مساوئها حتى لا تحرجها امام الرأى العام وحزب المعارضة قد لا يقوى على تجريح السلطة التنفيذية نظرا لقلة عدد ممثليه فى البرلمان .. وبذلك تضيع فائدة الرقـــابة السياسية على اعمال الادارة لان مصلحة الاغلبية البرلمانية ترتبط ببقاء الوزارة فى الحكم ، ومن ثم فلا ينتظر ان تقدم الاغلبيـــة على عمل من شانه احراج الوزارة وكشف أخطائها وانحرافاتها والوصول نتيجة لذلك الى اسقاطها)).

هذا هو رأى الدكتـور كامل ليلة نقلته حرفيا عن احد مؤلفاته حتى اذكره به ، لعله يتفق معنا - بعدها - على ان ما تطالب به المعارضة من تعديل فى قوانـــين الانتخاب ليس بدعة يراد بهـــا احراج الحكومة او القفـــز الى كراسى الحكم - وانما هى دعوة من اجل تمثيل حقيقى للشـعب - فى مجلس الشعب - وفى كل المجالس الشعبية الاخـرى - بهدف ايجاد رقابة سياســـية حقيقية هى - بكل المقاييس - جوهر الانظمة الديموقراطية .

ولان الدكتور كامل ليلة وهو احد اقطاب الحزب الحاكم يعلم انه لا يستطيع ان يتصـدى علنا للدفاع عن الانظمة القانونية التى ابتكرها للحزب . فانه يترك هذه المهمة لاجتهادات الوزير محمد رشوان التى ينشرها على صفحات جريدة مايو .. !!

وكان الامل معقودا على ان وجود فقهاء - مثل الدكتور كامل ليلة - فى صفوف الحزب الحاكم يمكن ان يعصم الحـــزب عن الانسياق وراء (اجتهـــادات) الوزير محمد رشـوان - والتى يعلم كل المشتغلين بالقانون مدى تعارضها مع الشرعية ، لـــكن يظهر ان الحزب الحاكم ليس فى حاجة الى علم العلماء بقـــدر حاجته الى اجتهاد المجتهدين !!

احمد طلعت